الرواة الذين حكم عليهم أحد النقاد بالألفاظ الملزقات "دراسة تطبيقية"

الدكتور

نضال حسن فلاح المومني

أستاذ مساعد في الحديث النبوي الشريف

المملكة الأردنية الهاشمية – جامعة البلقاء التطبيقية

كلية عجوان الجامعية – قسم العلوم السياسية

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الخامس الجزء الأول ٢٠٢٠م

الرواة الذين حكم عليهم أحد النقاد بالألفاظ الملزقات

(دراسة تطبيقية)

نضال حسن فلاح المومني
قسم الحديث النبوي الشريف ، كلية عجوان الجامعية ، جامعة البلقاء التطبيقية ، المملكة الأردنية الهاشمية
البريد الإلكتروني : asamanedal@bau.edu.jo

ملخص البحث :

يهدف هذا البحث لدارسة جميع الرواة في كتب الرجال الذين حكم عليهم أحد العلماء باللزق، وعلاقة ذلك بأحكام غيره من العلماء، والذين بلغ عددهم خمسة عشر راوياً ؛ وقد خلصت الدراسة إلى إطلاق العلماء لفظ اللزق على كل راوٍ خلاصة الحكم عليه بأنه ثقة، أو صدوق، أو ضعيف الحديث أو ضَعِيف قليل الحديث، أو حتى ضعيف جدا، وفهم ذلك هام للحكم على الحديث النبوي؛ لئلا يتعجل أحد في الحكم؛ فليس كل أطلق عليه لفظ الالزاق يحكم بجرحه، وهذا بالتطبيق العملي؛ فلا نقدح بالراوي فقط لوجود لفظ الالزاق بل لابد من قرائن تبين ذلك، وهذا لخدمة الحديث النبوي، وبيان أهمية التأدب في التعامل مع كلام علماء العلل بحرص في هذا العصر، وبيان جهودهم.

الكلمات المفتاحية: لزق رواة، رواة، علل رواة، خطأ رواة.

The Narrators, Who Were Judged By Critics With The Slippery Words (An Applied Study)

Nidal Hassan Falah Al-Momani
Department of Hadith , Department of Political Science, Ajwan University College
Al-Balqa Applied University The Hashemite Kingdom of Jordan
E-mail: asamanedal@bau.edu.jo

Abstract:

This paper attempts to study fifteen Hadeeth relators who have been mentioned in Men's Books and who have been judged, by some critics, with Hadeeth copy-paste words (allzaq), connecting this study to other Hadeeth scientists' decisions without depending on those Hadeeth relators. This paper concludes that Hadeeth scientists have described those fifteen Hadeeth relators with Hadeeth copy-paste word (lazaq), categorizing them into five categories: reliable; veracious; weak Hadeeth relator; a little bit weak Hadeeth relator; too weak Hadeeth relator. Accordingly, it is important to understand the issue of (ilzaq) while judging Annabawi Hadeeth in order not to hasten in making decisions about these relators. Thus, it is not necessarily to accuse a Hadeeth relator with unreliability just because he was described with (ilzaq), instead, we should get sure, by examining proofs, before vituperating any Hadeeth relator. By doing this, we serve Prophet Mohammad's Sunnah (peace made upon him), carefully and politely dealing with Hadeeth-defect scientists' opinions, and clarifying their efforts in composing various meanings nowadays.

Keywords : Hadeeth Relators, copy-paste words (lazaq), Hadeeth Relators, Hadeeth Relators, Defects, Hadeeth Realtors, mistake

المُقَدِّمة

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه، ونشهد أنَّ لا إله إلا الله، ونشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم.

أما بعد فسأتحدث في هذا البحث أحوال الرواة الذين حكم عليهم أحد النقاد بالإلزاق، وعلاقة ذلك بأحكام العلماء على الراوي للوصول لخلاصة حكم على الراوي من كونه ثقة إلى ما دونه، وبيان علاقة الحكم بالإلزاق، وتكمن أهمية هذه الدراسة بالذات في الكشف عن أحوال الرواة بالبناء على الاستقراء، مع ابراز كيفية تعامل النقاد مع الرواة؛ لخدمة علم الحديث، ومعرفة مناهج الأئمة، واستقراء أحكام العلماء على الرواة بما يخدم موضوع البحث. **أما مشكلة الدراسة:** فإن لكل دراسة مشكلة، وتسعى هذه الدراسة إلى حلِّ جملة من الأمور منها:

١- معرفة الحكم على الرواة الذين أطلق عليهم لفظ الالزاق ممن لم تتسع لهم دراسة سابقة لنفس الباحث.

٢- تعذر الفهم الدقيق لكلام النقاد بسبب البعد عن الطريقة الاستقرائية في دراسة الرواة، فكانت الحاجة ملحة لإكمال الاستقراء؛ لعدم افصاح كثير من النقاد عن مقصدهم من اللفظة التي أطلقها كل منهم على الراوي، وعدم بيان علاقة ذلك بأحكام العلماء.

أسباب اختيار الموضوع: إن اختياري هذا الموضوع من الأهمية بمكان:

١. إن الموضوع لم يبحث بحثاً مستقلاً فيما أعلم.

٢. عدم معرفة الحكم على الرواة الذين أطلق عليهم لفظ الالزاق هل هم ثقات أم ضعفاء أم دون ذلك حيث وصلت الدراس الأولى إلى أنهم لا يحتج بالرواة موضوع الدراسة السابقة؛ فكان لزاما إكمال الدراسة السابق للوصول لنتائج أدق؟

٣. ضرورة البحث هل هناك علاقة بين أحكام العلماء على راوٍ، وحكم أحد النقاد عليه بالإلزاق؟ وضرورة تطبيق نتائج الاستقراء الذي يعتمد على الواقع؛ للوصول لحكم محدد في راوي الملزقات.

٤. إعطاء صورة تطبيقية تجسد جهود النقاد في تعيين الراوي، وبيان حاله، والحكم عليه.

الدراسات السابقة:

إنَّ هذا الموضوع، وهذه الدراسة فيما علمت لم تبحث بحثاً مستقلاً، عدا دراسة لي بعنوان: "الرواة الذين حكم عليهم أحد النقاد بالإلزاق "دراسة تطبيقية"، وهي منشورة في مجلة التنوير تونس، ورغم انها بنفس منهج الدراسة الا ان هذه الدراسة تبحث في خمسة عشر راويا لم تبحثهم الدراسة السابقة اطلاقاً، ومن هنا اسميت هذه الدراسة: " الرواة الذين حكم عليهم أحد النقاد بلفظة من ألفاظ الملزقات "دراسة تطبيقية" وتختلف عن غيرها؛ لأنهَّا تقوم على استخراج لفظة لم تبحث فهي إضافة جديدة لفهم كلام النقاد في الرواة، وهذه الدراسة تؤكد أنه هناك آفاق متعددة للبحث غير الجانب الذي جرى عليه البحث والدراسة: كدراسة الأحاديث الملزقة، والذي لم تتسع له هذه الدراسة،.

منهج الدراسة: لقد استخدمت في هذه الدراسة: المنهج الأول الاستقرائي: حيث تتبعت الرواة الذين أطلق عليهم النقاد الالزاق بشكل صريح بالاستقراء اليدوي، والإفادة من الحاسب الآلي أيضاً، وشملت هذه الدراسة من لم تتسع لهم دراستي السابقة وهم خمسة عشر راويا، ثم استقراء والمناقشة لآراء النقاد في هؤلاء الرواة بما يخدم البحث فقط.

صعوبات الموضوع:

١. عدم كفاية دراسة واحدة لاستقراء الرواة الذين حكم عليهم النقاد باللزق؛ فكانت الحاجة لهذه الدراسة؛ فاضطرار الباحث لاتباع منهج الدراس السابقة، وكنت اود سلوك منهج مختلف في هذه الدراسة لكن ذلك يفقد

هذه الدراسة كثيراً الدرر التي وصلت لها دراستي السابقة؛ لأن العلم بناء على ما سبق.

٢. قلة الدراسات التطبيقية في زمن كثر التركيز فيه على الجانب النظري دون العملي لصعوبته.

٣. الحاجة لاستخدام الموسوعات المعاصرة مع ضرورة الرجوع إلى الكتاب الذي قد لا يتوفر.

٤. كثرة التصحيفات، والتحريفات فيما هو الكتروني من الموسوعات، ووقوع أخطاء كثيرة في التحقيقات لكتب التراث بشكل يندى له الجبين.

خطة الدراسة:

وقد جاءت خطة البحث في مقدمة، وثلاثة مطالب: المطلب الأول: دراسة أراء العلماء لمن حكم عليه أحد النقاد بأنه من رواة الملزقات، ومناقشة أقوال العلماء فيه من الحكم بأنه ثقة إلى قولهم فيه بأنه صدوق، وعلاقة ذلك بإطلاق الناقد الإلزاق على هذا الراوي. أما المطلب الثاني: فجاء في دراسة أراء العلماء لمن حكم عليه أحد النقاد بأنه من رواة الملزقات، ومناقشة أقوال العلماء فيه من الحكم بأن ضعيف الحديث أو ضَعِيف قليل الحديث، وعلاقة ذلك بإطلاق الناقد الإلزاق على هذا الراوي. بينما المطلب الثالث: في دراسة أراء العلماء لمن حكم عليه أحد النقاد بأنه من رواة الملزقات، ومناقشة أقوال العلماء فيه من الحكم بأنه ضعيف جدا، الحكم على الراوي بأنه ضعيف جدا أو أنه متهم بالوضع. وعلاقة ذلك بإطلاق الناقد الإلزاق على هذا الراوي، وختمت البحث بخاتمة، بينت فيها أبرز النتائج التي توصلت إليها البحث.

المطلب الأول:

دراسة أراء العلماء لمن حكم عليه أحد النقاد بأنه من رواة الملزقات، ومناقشة أقوال العلماء فيه من الحكم بأنه ثقة إلى قولهم فيه بأنه صدوق، وعلاقة ذلك بإطلاق الناقد الإلزاق على هذا الراوي.

يأتي هذا المطلب لبيان مجمل أقوال العلماء في ثلاثة من الرواة بعد استقراء كتب النقاد ممن أطلق عليهم لفظ الالزاق، ومناقشة أحكام العلماء على كل راوٍ من الرواة للوصول لخلاصة في الحكم بما يخدم موضوع البحث في بيان حال الراوي؛ لتتبين علاقة هذا الحكم مع إطلاق أحد النقاد الحكم على الراوي بالإلزاق، وسأقوم بترتيب الدراسة حسب خلاصة الحكم على الراوي، وفي هذا المطلب على أصناف من رواة الملزقات، ممن كانت خلاصة الحكم على الراوي بأنه ثقة إلى قولهم فيه بأنه صدوق.

أولاً–الراوي عبد الله بن مروان أبو شيخ الخراساني الدمشقي أبو علي الجرجاني (مجمل أقوال العلماء في الراوي، ومناقشتها، وعلاقتها بالإلزاق): قال ابن حبان (المتوفى: ٣٥٤هـ): "يلزق المتون الصحاح التي لا يعرف لها إلا طريق واحد بطريق آخر ليشتبه على من الحديث صناعته لا يحل الاحتجاج به"[(١)]، قال ابن عدي: "أحاديثه فيها نظر، حدث عنه سليمان بن عَبد الرحمن أبو أيوب الدمشقي بأحاديث مناكير، ولاَ أعلم حدث عنه غير

(١) محمد بن حبان البُستي (توفي ٣٥٤ هـ / ٩٦٥م). المجروحين، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الرياض، دار الصيمعي، ٢٠٠٠، (ط١). ج١، ص ٥٣٠، رقم(٥٦٣)، عبد الرحمن بن ابراهيم الخميسي، معجم علوم الحديث النبوي، جدة، دار الأندلس الخضراء، ١٤١٩هـ، (ط١)، ص٢٢٩. نقل ابن عساكر عن ابن عدي: "وعبد الله هذا لا نعرفه في الجرجانيين"، أقول موجود في تاريخ جرجان، حمزة بن يوسف السهمي (المتوفى: ٤٢٧هـ/ ١٠٣٦م)، تاريخ جرجان، تحقيق: تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٧ م، ، (ط٤)ص٢٦١، رقم ٤٢٩.

سليمان بن عَبد الرحمن، ووثقه سليمان"، [١]قَالَ الدارقطني: من الثِّقَات"[٢]، وقال البيهقي: "هَذَا مجهول"[٣] ؛ فهذا الراوي ثقة أحسن الظن به من حدث عنه وهو سليمان بن عَبد الرحمن وحده ووثقه، وتابعه على التوثيق الدارقطني؛ فاعتبره من الثقات، واعتدل ابن عدي فبين أن أحاديثه مناكير فينظر فيها فهو تفرد، أمام ذلك لا عبرة بجهالة البيهقي فجهالة العين هي المقصودة، فلم يرو عنه إلا راو واحد(سليمان بن عَبد الرحمن)، لكن ابن حبان بين أن تفرد من وثقه من روى عنه، وتابعه على ذلك الدارقطني فلزق المتون الصحاح التي لا يعرف لها إلا طريق واحد بطريق آخر ليشتبه على من الحديث صناعته، لكن مطلق التفرد لهذا الراوي الثقة لا يضر لكن مخالفة الثقات، ورواية الخطأ لا تقبل، فلا نقبل ما أخطأ فيه لأنه علة، وعلاقة هذا الحكم من النقاد بإطلاق ابن حبان لفظ الالزاق على هذا الراوي: أن تفرد الثقة بالخطأ دون الثقات علة لعدم قبول ما لزق من المتون الصحاح التي لا يعرف لها إلا طريق واحد بطريق آخر يشتبه على من الحديث صناعته، فينظر في حديثه المعلول ويختبر فإن تأكد بقرائن تنبه العارف بهذا الشأن بحيث يغلب على ظنه ذلك، فيحكم بالخطأ، ويمنع من الحكم بالصحة.

(١)عبد الله بن عدي الجرجاني (توفي ٣٦٥هـ/٩٧٦م)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل عبد الموجود، بيروت، الكتب العلمية، ١٩٩٧، (ط١)، ج٥، ص ٤٠٩، رقم(١٠٨٤)، علي بن الحسن ابن عساكر (توفي ٥٧١ هـ / ١١٧٦ م) تاريخ دمشق لابن عساكر، تحقيق: عمرو العمروي، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٦م، (ط١)، ج٣٣، ص٤٠- ٤٢، رقم(٣٥٦٩)

(٢) علي بن عمر الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ/ ٩٩٥م)، تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، تحقيق: خليل العربي، القاهرة، الفاروق الحديثة للطباعة، ١٩٩٤ م، (ط١)، ص: ١٥٣، ص١٨٥.

(٣) أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ/ ١٠٦٦ م)، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣ م، (ط٣)، ج١٠، ص ١٩، رقم(١٩٧١٨).

ثانياً–الراوي أفلح بن سعيد القبائي(مجمل الأقوال في الراوي، ومناقشتها، وعلاقتها بالإلزاق). قال ابن سعد: "ثقة قليل الحديث"[١]، قال ابن حبان: "شيخ... يروي عَن الثِّقَات الموضوعات وَعَن الْأَثْبَات الملزقات لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه بحال" ولكنه ذكره في الثقات[٢]. وذكره ابن مَنْجُويَه[٣]. "عَنْ يحيى بْن مَعِين: ليس به بأس، وكذلك قال النَّسَائي، وعَن يحيى بْن مَعِين: ثقة، يروي خمسة أحاديث، وَقَال أَبُو حاتم: شيخ صالح الْحَدِيث، وَقَال أَبُو حاتم: شيخ صالح الْحَدِيث، روى له مسلم"[٤]، وذكره الذهبي في من تكلم فيه وهو موثق[٥]، وقال الذهبي: " صَدُوق احْتج بِهِ مُسلم وَرَأَيْت ابْن حبَان قد بَالغ فِي الْحَط عَلَيْهِ بِلَا مُسْتَند"[٦]، وقال أيضاً: " صَدُوق افحش

(١) محمد بن سعد بن منيع (المتوفى: ٢٣٠هـ/ ٧٨٥ م)، الطبقات الكبرى، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم، تحقيق: زياد منصور، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ١٤٠٨هـ، (ط٢)، (ص: ٤٢٩)٣٦٤.

(٢)محمد بن حبان البُستي (توفي ٣٥٤ هـ / ٩٦٥م)، الثقات، الهند، دائرة المعارف العثمانية، ١٩٧٣م، (ط١)، ج٨، ص ١٣٤، رقم(١٢٦٠٢).

(٣) أحمد بن علي بن مَنْجُويَه (المتوفى: ٤٢٨هـ/١٠٣٧ م)، رجال صحيح مسلم، تحقيق: عبد الله الليثي، بيروت، دار المعرفة، ١٤٠٧، (ط١) ج١، ص ٨٢، رقم١٢٦، وما ذكره ابن حبان من روايات تؤيد كلامه هي في صحيح مسلم عن أفلح بسنده ومتنه. مسلم بن الحجاج النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ/ ٨٧٥م)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم "صحيح مسلم"، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٥٥، (ط١)، ج٤، ص ٢١٩٣، رقم (٥٣، ٢٨٥٧)، و(٥٤، ٢٨٥٧) كتاب الْجَنَّةِ وَصِفَةِ نَعِيمِهَا وَأَهْلِهَا، بَابُ النَّارُ يَدْخُلُهَا الْجَبَّارُونَ وَالْجَنَّةُ يَدْخُلُهَا الضُّعَفَاءُ.

(٤) جمال الدين المزي (توفي ٧٤٢ هـ / ١٣٤١ م)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال. تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف. مؤسسة الرسالة، بيروت. ١٩٨٣ م، (ط٢)، ج٣، ص ٣٢٤، رقم(٥٤٨) باختصار.

(٥)شمس الدين بن عثمان الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م)، من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث، تحقيق محمد شكور، الزرقاء، مكتبة المنار، ١٩٨٦ م، (ط١)، ، ص: ٥٠، رقم ٤٥.

(٦)شمس الدين محمد بن عثمان الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م)، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، تحقيق: محمد الموصلي، بيروت، دار البشائرالإسلامية، ١٩٩٢م، (ط١)، ص: ٧١)٢٠.

ابْن حبَان القَوْل فِيهِ"[١]، وقال أيضاً بعد ذكر مستند ابن حبان وقال: "ابن حبان ربما قصب الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه"[٢]، وقال ابن حجر[٣]: ثقة. وقال مره أخرى [٤]: صدوق.

الراوي ثقة، وجل من تكلم فيه اختلف قوله فيه بين التوثيق أو دونه أما ابن حبان: فلم يحتج به بحال فناقشه الذهبي ورد عليه، وابن حبان أيضا ذكره في الثقات، وما استدل به ابن حبان أخرجه مسلم من طريق أفلح، أما علاقة هذا الحكم من النقاد بإطلاق ابن حبان هذا اللفظ على هذا الراوي: أنه اعتبره لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه بحال واعتبر هذا من خطأ حديث أفلح ومما ألزقة، ورحم الله ابن حبان فقد خالف اجتهادهُ اجتهادَ غيره من العلماء.

ثالثاً–دراسة أراء العلماء، والوصول لخلاصة بأن الراوي صدوق، وعلاقتها بالإلزاق:

الراوي عبد الله بن عمر بن حَفْص الْعمريّ(مجمل أقوال العلماء في الراوي، ومناقشتها، وعلاقتها بالإلزاق): (قال عَن أحمد بْن حنبل: صالح، لا بأس بِهِ، وَقَال: كَانَ يزيد فِي الأسانيد، ويخالف، وكان رجلا صالحا، وَقَال ابْنِ مَعِين: صويلح، وَقَال: ليس به بأس، يكتب حديثه، وَقَال ابْن المديني: ضعيف، وَقَال يعقوب بن شَيْبَة: ثقة، صدوق، وفي حديثه اضطراب، وَقَال

(١)شمس الدين محمد الذَهَبي، (توفي ٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م)، المغني في الضعفاء، كتبه نور الدين عتر، واعتنى به عبد الله الأنصاري، قطر، ادار احياء التراث الإسلامي، ١٩٩٤م. ج١، ص ٩٣، رقم(٧٧٩).

(٢)شمس الدين محمد الذَهَبي، (توفي ٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م)، ميزان الاعتدال، تحقيق: علي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٥، (ط١)، ج١، ص ٤٤١، رقم(١٠٢٥، ٢٣٦٢).

(٣)أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ/ ١٤٤٩ م)، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، تحقيق: محمد علي النجار، مصر، المؤسسة المصرية العامة للتأليف، ١٩٦٧م، (ط١) ج٣، ص١١٥٠. .

(٤)أَحمد بن علي بن حجر العسقلاني (توفي ٨٥٢ هـ / ١٤٤٩ م). تقريب التهذيب. تحقيق: محمد عوَّامة. دار الرشيد، حلب ١٩٨٦م، ج٢، ص ٤٦، رقم(٥٤٨).

صالح بن محمد البغدادي: لين، مختلط الحديث، وَقَال النَّسَائي: ضعيف الحديث، وَقَال أبو أحمد بْن عدي: لا بأس بِهِ فِي رواياته، صدوق–قال المزي–روى له مسلم مقرونا بغيره)[١] وقال البخاري: ذَاهِبٌ لَا أَرْوِي عَنْهُ شَيْئًا[٢]، قال ابن حبان: " كان ممن غلب عليه الصلاح والعبادة حتى غفل عن حفظ الأخبار، وجودة الحفظ للآثار فوقع المناكير في روايته، فلما فحش خطؤه استحق الترك– ثم ذكر جملة من المتون الصحيحة المشهورة عنه، وقال– فِيمَا يشبه هَذَا من المقلوبات، والملزقات الَّتِي ينكرها من أمعن فِي الْعلم وَطَلَبه فِي مظانه"[٣]، قال ابن حجر: ضعيف عابد[٤]. اذن فالراوي صدوق فيكتب حديثه وينظر فيه، ولكن لوجود الانشغال بالعبادة، والاختلاط فما بعده ضعيف مضطرب، ومن وثقه أو قال صدوق، وكذلك رواية مسلم له مقرونا انتقاء مسلم مما أصاب فيه قبل اختلاطه، وعلاقة هذا الحكم من النقاد بإطلاق ابن حبان لفظ والملزقات على هذا الراوي: أن الانشغال بالعبادة، والاختلاط سبب خطأ في السند، وكأنه سلك الجادة الطريقة السهلة: نَافِع عَن ابن عُمَرَ لمتون صحيحة مشهورة.

(١) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج١٥، ص ٣٢٧–٣٣١، رقم(٣٤٤٠) باختصار.
(٢) محمد بن عيسى الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ/ ٨٩٢م)، علل الترمذي الكبير، تحقيق: صبحي السامرائي، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، بيروت، مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٩هـ، (ط١)، ص: ٣٨٩.
(٣) ابن حبان، المجروحين ج١، ص ٤٩٨. رقم: ٥٢٢.
(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ج٢، ص ٢٨٣–٢٨٤، رقم(٣٤٨٩).

المطلب الثاني:

دراسة أراء العلماء لمن حكم عليه أحد النقاد بأنه من رواة الملزقات، ومناقشة أقوال العلماء فيه من الحكم بأن ضعيف الحديث أو ضَعِيف قليل الحديث، وعلاقة ذلك بإطلاق الناقد الإلزاق على هذا الراوي.

يأتي هذا المطلب لبيان مجمل أقوال العلماء في الراوي، ومناقشتها للوصول لخلاصة في الحكم بما يخدم موضوع الرواة الذين حكم عليهم أحد النقاد بالإلزاق، وعلاقة ذلك بأحكام العلماء لبيان حال الراوي؛ ولتتبين علاقة هذا الحكم مع إطلاق أحد النقاد الحكم على الراوي بالإلزاق، ممن كانت خلاصة الحكم على الراوي بأنه ضعيف الحديث أو ضَعِيف قليل الحديث.

أولاً–الراوي فرج بن فضَالة الشَّامي التنوخي الحمصي (مجمل أقوال العلماء في الراوي ومناقشتها، وعلاقتها بالإلزاق): قال ابن مهدي: حدث عَنْ أهل الحجاز بأحاديث مقلوبة منكرة، وأخرى: ما رأيت شاميا أثبت منه، وما حدثت عنه وأنا أستخير الله في الحديث عنه، واختلفت الاقوال عن ابْن مَعِين: فقال: ليس به بأس(أي: ثقة)[١]، وأخرى ضعيف الْحَدِيث، وأخرى: صالح، وقال علي بن المديني: ضعيف لا أحدث عنه، وأخرى هو وسط وليس بالقوي، واختلفت عن أحمد؛ فوثقه مرة، وأخرى قال: يحدث عن الثقات أحاديث مناكير، وأخرى: إذا حدث عَنِ الشاميين فليس بِهِ بأس، وَقَال أبو حاتم: صدوق، يكتب حديثه، ولا يحتج به[٢]، وَقَال النَّسَائي، والدارقطني: ضعيف الحديث، وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأسانيد ويلزق المتون الواهية بالأسانيد الصحيحة لا يحل الاحتجاج به"، وقال ابن عدي: هو مع ضعفه يكتب حديثه. وقَال

(١) أحمد بن علي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ/ ١٠٧٢ م)، الكفاية في علم الرواية، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٨م، (ط١)، ص: ٢٢.

(٢) قال المعلمي اليماني: أبو حاتم رحمه الله معروف بالتشدد، قلما وجدته يقول في رجل «هو صدوق» إلا وقد وثقه غيره. عبد الرحمن المعلمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦ م)، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تعليق: محمد الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، ١٩٨٦، (ط٢)، ج٢، ص ٥٤٧.

الحاكم أَبُو أَحْمَد: حديثه ليس بالقائم [١]. اضطربت اقوال: ابن مهدي، وابْن مَعِين، وابن المديني، وأحمد، وتشدد النسائي، وابن حبان، واعتدل ابن عدي والدارقطني؛ فالراوي ضعيف الحديث لكن يكتب حديثه، ويعتبر به ويختبر؛ وعلاقة هذا الحكم من النقاد بإطلاق ابن حبان هذا اللفظ على هذا الراوي: لأن الراوي ضعيف الحديث فهو يقلب الأسانيد ويلزق المتون الواهية بالأسانيد بسبب ضعفه.

ثانياً–الراوي خَالِد بْن عَبْد الدَّائِم (مجمل أقوال العلماء في الراوي، ومناقشتها، وعلاقتها بالإلزاق): قال ابن حبان: " يروي عن نافع بن يزيد المناكير التي لا تشبه حديث الثقات ويلزق المتون الواهية بالأسانيد المشهورة[٢]، قال ابن عدي: فِي حَدِيثِهِ بَعْضُ مَا فِيهِ... ولخالد غير ما ذكرت من الحديث قليل، وأرجو أنه لا بأس به إذا حدث عن ثقة وحدث عنه ثقة – والراوي عن خالد بن عبد الدائم هو أبو يَحْيى الوقار وبلغني عن صالح جزرة أنه قال أخبرنا أبو يَحْيى الوقار كان من الكذابين الكبار–[٣]. وللحاكم، وأبي نعيم أن أحاديثه عَن نَافِع بن يزِيد مَوْضُوعَة[٤]، قال ابن القيسراني: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، [٥] قال الذهبي: ضَعِيف[٦]، وقال أيضا: روى عنه

(١) ابن حبان، المجروحين، ج٢، ص ٢٠٧. رقم: ٨٦٢. المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج٢٣، ص ١٥٨–١٦٣، رقم(٤٧١٤)، باختصار.
(٢) ابن حبان، المجروحين، ج١، ص ٣٤٠. رقم ٢٩٥.
(٣) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج٣/، ص ٤٨٠، ورقم(٣١، ٦٠١)باختصار.
(٤)محمد بن عبد الله الحاكم أبو عبد الله (المتوفى: ٤٠٥هـ/ ١٠١٥م)، المدخل إلى الصحيح، تحقيق: د. ربيع المدخلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤، (ط١)، ص: ٥٠، رقم(٥٠). أحمد بن عبد الله الأصبهاني أبو نعيم (توفي: ٤٣٠هـ/١٠٣٨ م)، الضعفاء، الدار البيضاء، دار الثقافة، تحقيق: فاروق حمادة، ١٩٨٤(ط١)، ص: ٧٧، رقم(٥٩).
(٥) محمد بن طاهر المقدسي ابن القيسراني (المتوفى: ٥٠٧هـ/١١١٣ م)، تذكرة الحفاظ (أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الرياض، دار الصميعي للنشر والتوزيع، ١٩٩٤ م، ص: ١٥٠) ٣٥٢، و(ص: ٢٢٩) ٥٥٣.
(٦) الذهبي، المغني في الضعفاء، ج١، ص ٢٠٤، رقم(١٨٦١).

زكريا الوقار وحده، فلعل الآفة من زكريا[١]. فهو ضَعِيف قليل الحديث، ومع ذلك لم يرو عنه الا زكريا الوقار لذلك ابن عدي، والذهبي شككوا بأنه قد تكون علة هذا الضعف من زكريا الوقار الراوي الذي تفرد بالرواية عنه، وليس من خالد بن عبد الدائم؛ وعلاقة هذا الحكم من النقاد بإطلاق ابن حبان هذا اللفظ على هذا الراوي: أضاف أو وضع للأَسَانِيدِ الصحِيحَة المشهورة مُتُون وَاهِيَة موضوعة، وهذا يرجح أنه لعل العلة سببها زكريا بن يحيى كما لمح له ابن عدي والذهبي. وزكريا الوقار ساقط الحديث لا يكتب حديثه، ولا يحتج به، ولا يستشهد به، ولا يعتبر به. [٢]

ثالثاً–الراوي مُحَمَّد بن أبي حميد الْمدنِي الزرقي(مجمل أقوال العلماء في الراوي، ومناقشتها، وعلاقتها بالإلزاق): (قال أَحْمَد بْن حنبل: أحاديثه مناكير– أي: الفرد الذي لا متابع له –[٣]، وَقَال ابْن مَعِين: ضعيف ليس حديثه بشيءٍ–

(١)عبد الكريم بن محمد السمعاني (توفي ٥٦٢ هـ / ١١٦٧ م) الأنساب، تحقيق: عبد الرحمن بن المعلمي اليماني، الهند، دائرة المعارف العثمانية، ١٩٦٢، (ط١)، ج١٣، ص ٣٥٢. الذهبي، ميزان الاعتدال ج١/، ص ٦٣٣، رقم(٢٤٣٧)، و ج٣، ص١١٣، رقم(٢٨٩٥)، قال ابن عدي: يضع الحديث، كذبه صالح جزر. قال صالح: حدثنا زكريا الوقار، وكان من الكذابين الكبار. (أي: زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى أَبُو يَحْيَى).

(٢) قال ابن حبان: يخطئ وَيُخَالِفُ ابن حبان، الثقات، ج٨، ص ٢٥٣رقم(١٣٢٩٦)قال ابن عدي: يضع الحديث ويوصلها، قال صالح جزرة قَال: وكان من الكذابين الكبار. سَمِعْتُ مشايخ أهل مصر يثنون عليه في باب العبادة والاجتهاد والفضل وله حديث كثير بعضها مستقيمة وبعضها ما ذكرت وغير ما ذكرت موضوعات وكان يتهم الوقار بوضعها لأنه يروي عن قوم ثقات أحاديث موضوعات والصالحون قد رسموا بهذا الرسم إن يرووا في فضائل الأعمال موضوعة بواطيل، ويتهم جماعة منهم بوضعها. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ابن عدي ج٤، ص ١٧٦–١٧٤، لقم(٧١٣) قال الدارقطني: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ مَتْرُوكٌ. علي بن عُمَر الدارقطنيِّ، سنن الدارقطني تحقيق: شعيب الارنؤوط، ، بيروت، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٤ م، (ط١)، (٢/ ١٢٦) ١٢٦٥، قال ابن القيسراني: كَذَّاب، مَتْرُوك الحَدِيث، كَذَّاب يضع الحَدِيث. محمد بن طاهر المقدسي (٥٠٧ هـ/ ١١١٣ م) ،)، ذخيرة الحفاظ، ، تحقيق: د. عبد الرحمن الفريوائي، الرياض، دار السلف، ١٩٩٦م، (ط١)، ج١، ص ٢٧٥)، و ج٢، ص ٦٤٤، رقم(٦١٠).

(٣) وَقَال في موضع آخر: لَيْسَ هُوَ بِقَوِي فِي الحَدِيث أحمد بن محمد بن حنبل (المتوفى: ٢٤١هـ/ ٨٥٥م)، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله عباس، الرياض، دار الخاني، ١٤٢٢ هـ، (ط٢)، ج٢، ص ٤٨١، رقم(٣١٥٩)، قال ابن حجر: "المنكر أطلقه أحمد وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له فيحمل هذا على ذلك" ابن حجر، هدي الساري مقدمة فتح الباري (ص: ٤٣٦).

(أي: ضعفه، وسقوطه لا بيان قلة أحاديثه)[١]-، وَقَال الجوزجاني: واهي الحديث، ضعيف، وقَال البُخارِيُّ: منكر الحديث -أي: لاتحل الرواية عنه، لا يحتج به -[٢]، وَقَال النَّسَائي: ليس بثقة، وَقَال أبو زُرْعَة: ضعيف الحديث. وَقَال أبو حاتم: كان رجلا ضرير البصر، وهو منكر الحديث، ضعيف الحديث، يروي عن الثقات المناكير، وَقَال ابن عدي: ضعفه بين على ما يرويه، وحديثه متقارب، وهُوَ مع ضعفه يكتب حديثه)[٣]، قال ابن حبان: "كَانَ شيخها مغفلا يقلب الأسانيد، وَلَا يفهم وَيلْزق بِهِ الْمَتْن، وَلَا يعلم فلما كثر ذلك في أخباره بطل الاحتجاج بروايته"، [٤]وقال الذهبي[٥]: ضعفوه، قال ابن حجر: ضعيف[٦]. فهو ضعيف لمخالفته الثقات مع تفرده، يكتب حديثه الذي لم يغفل فيه، بالبحث عن روايات تقويه، ولا تحل الرواية عنه، ولا يحتج به فيما خالف بما لا متابع له، وعلاقة هذا الحكم من النقاد بإطلاق ابن حبان هذا اللفظ على هذا الراوي: أن هذا الضعيف غفل، وخالف بما لا متابع له فلا تحل رواية ما ألزقه لأنه تفرد وخالف، وجعل للأسانيد الصحيحة متون واهية.

رابعاً-الراوي عبد الله بن محمد بن القاسم مولى جعفر بن سليمان الهاشمي(مجمل أقوال العلماء في الراوي، ومناقشتها، وعلاقتها بالإلزاق): قال ابن حبان: " يروي عَن يروي عن يزيد بن هارون المقلوبات وعن غيره من

(١)ابن حجر، تهذيب التهذيب (٤١٩/٨) ٧٤٩، ابن حجر، هدي الساري مقدمة فتح الباري ص: ٤١٩، هامش الرفع والتكميل. اللكنوي، الرفع والتكميل، ص ٢١٣، ص ٢٢١).

(٢) وَقَال في موضع آخر: وهو ضعيف ذاهب الحديث لا أروي عنه شيئا، الترمذي، ، علل الترمذي الكبير، (ص: ٢٥٥)٤٦١، ومعنى اللفظة نقل السخاوي قول البخاري: من قلت فيه منكر الحديث لا يحتج به، وفي لفظ لا تحل الرواية عنه. شمس الدين محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ/ ١٤٩٧ م) فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، تحقيق: علي حسين علي، مصر، مكتبة السنة، ٢٠٠٣م، (ط١)، ج١، ص ٣٧٣.

(٣) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٥/ ١١٢-١١٥) ٥١٦٩ باختصار.

(٤) ابن حبان، المجروحين ج٢، ص ٢٨٢. رقم: ٩٥٥.

(٥) شمس الدين محمد الذَهَبي، (توفي ٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة الناشر: جدة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ١٩٩٢ م، ج٢، ص ١٦٦، رقم(٤٨١٢).

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب، ج٣، ص ١٣٢، رقم(٥٨٣٦).

الثِّقَات الملزوقات لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد"[١]، وقال الذهبي: " عبد الله بن محمد بن القاسم عن يزيد بن هارون، ضعيف"[٢]، وقال: "تكلم فِيهِ ابْن حبَان[٣]وقال أيضا: " شيخ يروي عن يزيد بن هارون"[٤]، وقال ابن حجر: " شيخ يزيد بن هارون"[٥]، ونقل كثير من العلماء كلام ابن حبان[٦]. ضعيف ومن هذا نرى أن روايته عن يزيد بن هارون ضعيفة أو مقلوبة، ويتضح من كلام الذهبي شيخ بأنه لا يحتج به بل يكتب حديثه، ويختبر، أما روايته عن غير يزيد فهي ضعيفة لا يجوز الاحتجاج بها أيضا إذا انفرد أما علاقة هذا الحكم من النقاد بإطلاق ابن حبان هذا اللفظ على هذا الراوي: فان عبد الله ينفرد عَن الْأَثْبَات بما ليس من حديثهم ويدخلها عليهم فيلزقها بسبب ضعفه.

خامساً–الراوي نائل بن نجيح (مجمل الأقوال في الراوي، ومناقشتها، وعلاقتها بالإلزاق). قال ابو حاتم: " مجهول (جهالة وصف) [٧]" قال ابن حبان: "شيخ يروي عن الثوري المقلوبات، وعن غيره من الثقات الملزقات لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد"[٨] ثم ذكر عن نائل متن صحيح، وذكر أن السند ليس لهذا المتن، وسبقه لذلك العقيلي [٩]. وقال ابن عدي: "ولنائل

(١) ابن حبان، المجروحين ج٢، ص ٨. رقم: ٥٧١.

(٢)شمس الدين محمد الذَهَبي، (توفي ٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م)، ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكة، مكتبة النهضة الحديثة، ١٩٦٧، (ط٢)، ص: ٢٢٧، رقم(٢٢٩٥).

(٣) الذهبي، المغني في الضعفاء، ج١، ص ٣٥٤، رقم(٣٣٤١).

(٤) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٤، ص١٨٩، رقم(٤٥٧٤ و٤٨١٨).

(٥) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (توفي ٨٥٢ هـ / ١٤٤٩ م)، لسان الميزان، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، لبنان، دار البشائر الإسلامية، ٢٠٠٢ م، (ط١)، ج٤، ص ٥٧٨، رقم(٤٤٢٦).

(٦) جمال الدين أبو الفرج الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، الضعفاء والمتروكون، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية –بيروت، ١٤٠٦هـ، (ط١)، ج٢، ص ١٤٠، رقم(٢١١٤).

(٧) اللكنوي، الرفع والتكميل ص٢٢٩.

(٨)ابن حبان، المجروحين، ج٢، ص ٤٠٥. رقم: ١١٢٤.

(٩) محمد بن عمرو العقيلي (توفي ٣٢٢ هـ / ٩٣٤ م) كتاب الضعفاء، تحقيق: مازن السرساوي، مصر، دار ابن عباس، ٢٠٠٨، (ط٢)، ج٤، ص٣١٣، رقم(١٩١٤)، فقال: " لَيْسَ لِهَذَا الْحَدِيثِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ أَصْلٌ".

غير ما ذكرت وأحاديثه مظلمة جدا وخاصة إِذَا روى عن الثَّوْرِيّ"[١]. و"قيل للدارقطني أثقة هُوَ؟ قَالَ لَا"[٢]، وقال الذهبي، وابن حجر: "ضعيف"[٣]. فالراوي ضعيف لا يضره جهالة حاله عند البعض، والاصل يعتبر بحديثه، فيخرج للاعتبار، وهو البحث عن روايات تقويه ليصير بها حجة عدا ان تفرد بحديث، وخاصة إِذَا روى عن الثَّوْرِيّ، وعلاقة هذا الحكم من النقاد بإطلاق ابن حبان هذا اللفظ على هذا الراوي: أن ضعفه مع تفرده جعله يروي عن الثقات ما ليس من حديثهم.

سادساً–الراوي سهل مولى المغيرة أَبُو حريز مولى الزُّهْرِيّ(مجمل الأقوال في الراوي، ومناقشتها، وعلاقتها بالإلزاق). قال أبو زرعة الرازي: " منكر الحديث جداً "[٤] قال ابن حبان: "يروي عَن الزُّهْرِيّ العجايب من المقلوبات والأوابد من الملزقات لا تحل الرواية عنه بحال، ولا كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار"[٥]، وقال أيضاً: " يروي عن الزهري الْعَجَائِب وعن غيره من الثقات ما لا أصل له من حديث الأثبات"[٦] قال ابن عدي: " روايته عنِ الزُّهْرِيّ المناكير... ولأبي حريز غير مَا ذَكَرْتُ مِنَ الْحَدِيثِ قَلِيلٌ وعامة ما يرويه،

(١) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج٨، ص ٣٢٢، رقم(١٩٨٥).
(٢) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، ج٣، ص ١٥٥، رقم(٣٤٩٦)،
(٣) الذهبي، الكاشف، ج٢، ص ٣١٦، رقم(٥٧٩٣)، ابن حجر، تقريب التهذيب، ص: ٥٥٩، رقم(٧٠٨٩).
(٤)أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية لأبي زرعة الرازي (توفي ٢٦٤ هـ / ٨٧٨ م)، إعداد: لسعدي بن مهدي الهاشمي، السعودية، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٩٨٢م، (ط١)، (٢/ ٣٢٢).
(٥) ابن حبان، المجروحين، ج٢، ص ٥٠٣. رقم: ١١٢٥٩، مجد الدين أبو السعادات المبارك ابن الأثير الجزري (المتوفى: ٦٠٦هـ/ ١٢١٠ م)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، بيروت، المكتبة العلمية، ١٩٧٩م، ج١، ص ١٣، مادة: (أَبَدَ)الْأَوَابِدُ جَمْعُ آبِدَة وَهِيَ الَّتِي قَدْ تَأَبَّدَتْ أَيْ تَوَحَّشَتْ ونَفَرَتْ مِنَ الْإِنْسِ.
(٦) ابن حبان، المجروحين، ج١، ص ٤٤٢، رقم(٤٤٣).

لاَ يُتَابَعُ عَليه، وَهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق. "[١] قال الذهبي: " فيه ضعف "[٢]، وقال أيضا" عن الزهري ضعيف"[٣].

ضعيف يعتبر بحديثه: أي يخرج حديثه للاعتبار –وهو البحث عن روايات تقويه ليصير بها حجة–؛ فهو ليس من المبالغين في التنقي، والتوقي، ويتفرد عن ثقات كالزهري بما ليس من حديثهم، أما علاقة هذا الحكم من النقاد بإطلاق ابن حبان هذا اللفظ على هذا الراوي: أنه يتفرد ولا يتوقى في روايته عن الثقات بما لا أصل له من حديث الأثبات؛ فيدخل في حديثهم ما ليس منه.

(١) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج٤، ص ٥١٧، رقم(٨٦٢).
(٢) شمس الدين محمد بن قَايْماز الذَهَبي، (توفي ٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م)، تاريخ الإسلام، تحقيق: بشار عوّاد معروف، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣، (ط١)، ج٧، ص، ج٤، ص ٦٣٥، (١٢٣).
(٣) الذهبي، ديوان الضعفاء، ص: ١٧٩، رقم(١٨١٨).

المطلب الثالث

دراسة أراء العلماء لمن حكم عليه أحد النقاد بأنه من رواة الملزقات، ومناقشة أقوال العلماء فيه من الحكم بأنه ضعيف جدا، أو أنه متهم بالوضع، وعلاقة ذلك بإطلاق الناقد الإلزاق على هذا الراوي.

يأتي هذا المطلب لبيان مجمل أقوال العلماء في الراوي، ومناقشتها للوصول لخلاصة في الحكم بما يخدم موضوع الرواة الذين حكم عليهم أحد النقاد بالإلزاق، وعلاقة ذلك بأحكام العلماء لبيان حال الراوي؛ ولتتبين علاقة هذا الحكم مع إطلاق أحد النقاد الحكم على الراوي بالإلزاق، ممن كانت خلاصة الحكم على الراوي بأنه ضعيف جدا أو أنه متهم بالوضع.

أولاً: دراسة أراء العلماء، والوصول لخلاصة بأن الراوي ضعيف جدا، وعلاقتها بالإلزاق:

١-الراوي يحيى بن سعد [١]، وقال البعض: ابن سعيد[٢]الشهيد(مجمل الأقوال في الراوي، ومناقشتها، وعلاقتها بالإلزاق). قال العقيلي: "عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، لَا يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ، وَلَيْسَ بِمَشْهُورٍ بِالنَّقْلِ"[٣]، قال ابن حبان: "شيخ يروي عن بن جريج المقلوبات وعن غيره من الثقات الملزقات لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد"[٤] قال ابن عدي في حديث له عن ابن جُرَيج: "وهذا أنكر الروايات، ويحيى بن سعد هذا يعرف بهذا الحديث"، وقال الذهبي: "واهٍ"[٥]، قال ابن حجر: "هو بصري وقيل: كوفي". [٦] فالراوي رغم كونه ضعيف جداً لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، ولا يستشهد به، ولا يعتبر به؛ لكن

(١) سعد كما رجحه: ابن حبان والعقيلي.
(٢) العقيلي، والذهبي، وابن حجر.
(٣) العقيلي، الضعفاء، ج٤، ص ٤٠٤، رقم(٢٠٢٧).
(٤) ابن حبان، المجروحين ج٢، ص ٤٨٢. رقم: ١٢٢٢.
(٥)الذهبي، تاريخ الإسلام، ج٤، ص ١٢٥٠، رقم(٣٥٠). ولفظ واه عند الذهبي من المرتبة الرابعة: " مُجْمَعٌ عَلَى ضَعْفِهِ، ضَعِيفٌ جِدًّا، ضَعَّفُوهُ، تَالِفٌ، وَاهٍ "، السخاوي، فتح المغيث، ج٢، ص ١٣١.
(٦)ابن حجر، لسان الميزان، ج٨، ص ٤٤٣(٨٤٦٢).

روايته عن ابن جريج هي أضعف من غيرها، أما علاقة هذا الحكم من النقاد بإطلاق ابن حبان هذا اللفظ على هذا الراوي: ان ضعفه الشديد مع تفرد عن الثقات بالملزقات بما ليس من حديثهم.

٢-الراوي على بن سعيد بن شهريار الرقى(مجمل الأقوال في الراوي، ومناقشتها، وعلاقتها بالإلزاق): قال ابو حاتم: " شيخ"(١)، قال ابن حبان: عَليّ بن سعيد بن شهريار... كثير الْخَطَأ فَاحش الْوَهم مِمَّن يَرْوِي عن الثقات المقلوبات، وعَن الْأَثْبَات الملزقات لا يجوز الاحتجاج به عندي لكثرة روايته الأباطيل والمجاهيل. (٢)قال الدارقطني: ضَعِيف حدث بِبَغْدَاد(٣)، وقال أبو نعيم: " روى عَن يزِيد بن هَارُون الْأنْصَارِيّ حديثين مقلوبين "(٤)، وقال الذهبي: " عن الأنصاري، فيه لين، ولا يترك"(٥)، وقال ابن حجر: " وقال مسلمة بن قاسم ضعيف جدا"(٦). فالراوي ضعيف جدا، وهو عند أبي حاتم يكتب حديثه وينظر فيه إن لم يخطئ، وروايته ببغداد عند الدارقطني ضعيفة، وعند الذهبي في مرتبة قبل أن يترك حديثه، أما ابن حجر فبين ذلك بقوله: ضعيف جدا فلا يحتج به، ولا يستشهد به، ولا يعتبر به"، وسبق بيان ذلك عند ابن حبان بأنه لكثرة روايته الأباطيل والمجاهيل، وعلاقة كونه ضعيف جدا من النقاد بإطلاق ابن حبان هذا اللفظ على هذا الراوي: فضعفه الشديد تسبب بروايته عن الأثبات ما ليس من حديثهم فألزقه بهم.

(١) عبد الرحمن بن محمد أبي حاتم (توفي ٣٢٧ هـ / ٩٣٨ م)، الجرح والتعديل، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي اليماني، الهند، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٩٥٢، (ط١)، ج٦، ص ١٨٩، رقم(١٠٤١).

(٢) ابن حبان، المجروحين، ج٢، ص ٩٧. رقم: ٦٩٤.

(٣) علي بن عمر الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ/ ٩٩٥م)، سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، تحقيق: د. موفق عبد القادر، الرياض، مكتبة المعارف، ١٩٨٤، (ط١)، ص: ١١٠، رقم(٧٩).

(٤) أبي نعيم، الضعفاء، ص: ١١٨، رقم(١٦٣).

(٥) الذهبي، ديوان الضعفاء، ص: ٢٨٣، رقم(٢٩٢٩).

(٦) ابن حجر، لسان الميزان، ج٥، ص ٥٤٤، رقم(٥٤٠١).

ثانيـاً: دراسـة أراء العلمـاء لمـن حكـم عليـه أحـد النقـاد بأنـه مـن رواة الملزقات، ومناقشة أقوال العلماء فيه من الحكم بأنه متهم بالوضع، وعلاقة ذلك بإطلاق الناقد الإلزاق على هذا الراوي.

يأتي هذا لبيان مجمل أقوال العلماء في ثلاثة من الرواة بعد استقراء كتب النقاد ممن أطلق عليهم لفظ الالزاق، ومناقشة أحكام العلماء على كل راوٍ من الرواة للوصول لخلاصة في الحكم بما يخدم موضوع البحث في بيان حال الراوي؛ لتتبين علاقة هذا الحكم مع إطلاق أحد النقاد الحكم على الراوي بالإلزاق، وسأقوم بذكر من كانت خلاصة الحكم على الراوي متهم بالوضع.

أولاً–الراوي عمر بن أَيُّوب المزنِي(مجمل الأقوال في الراوي، ومناقشتها، وعلاقتها بالإلزاق): قال ابن حبان في المزنِي: " شيخ عن أبي ضمرة وابن أبي فديك وعبد الله بن نافع المقلوبات وغيرهم من الثِّقَات الملزقات لا يحل الاحتجاج به روى عنه علان بن عبد الصمد الطيالسي ببغداد [١]"، ونقل ابن الجوزي كلام ابن حبان [٢]، وقال الذهبي في المزنِي: " عمر بن أَيُّوب تكلم فِيهِ ابْن حبَان ووهاه الدَّارَقُطْنِيّ"، [٣] قال ابن حجر: "وقال الحاكم وأبو سعيد النقاش وأبو نعيم روى عن أنس بن عياض ومالك أحاديث موضوعة، وقد ظهر لي من كلام الدارقطني في الغرائب أنه غفاري القبيلة مدني البلد بالدال وأن من قال بالزاي صحف فهو والغفاري الذي بعده واحد"[٤] وذكر في الذي بعده أنه يضع الحديث.

فهو متهم بالوضع لا يحتج به، ولا يستشهد به، ولا يعتبر به، وخص النقاش وأبي نعيم على أن روايته عن بعضهم كأنس بن عياض(أبو ضمرة)

(١) ابن حبان، المجروحين ابن حبان ج٢، ص ٦٦. رقم: ٦٥٤.
(٢)ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، ج، ص ٢٠٥، رقم(٢٤٤٠).
(٣)الذهبي، المغني في الضعفاء، ج٢، ص ٤٦٣، رقم(٤٤٢٦).
(٤) ابن حجر، لسان الميزان، ج٦، ص ٧١، رقم(٥٥٨٥)، ثم ذكر ترجمة الغفاري، وأن الدارقطني في غرائب مالك قال: أنه يضع الحديث وقال مرة هذا باطل والمتهم به عمر بن أيوب وقال في ترجمة ربيعة ضعيف وقال مرة ليس بثقة".

ومالك موضوعة. وذكر ابن حبان أن روايته عن انس بن عياض ملزقة، وعلاقة هذا الحكم بالاتهام بالوضع من النقاد بإطلاق ابن حبان هذا اللفظ على هذا الراوي: انه اتهم بوضع الحديث على الثقات فلا يحل الاحتجاج به.

ثانياً–الراوي مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بن ضرار الْمَازِني(مجمل الأقوال في الراوي، ومناقشتها، وعلاقتها بالإلزاق). قال ابن حبان: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بن ضرار الْمَازِني: " يروي عن مسلم وأهل البصرة المقلوبات وعن الثقات الملزقات لا يجوز الاحتجاج بخبره" ثم ذكر له حديث موضوع رواه عن ثقة(أبي الربيع)، وسرقه منه بعض الرواة أيضاً. [١]قال ابو نعيم: "روى عَن مُسلم بن إِبْرَاهِيم والزهراني مَنَاكِير"[٢] قال الذهبي: " عن أبي الربيع الزهراني ضعيف"[٣]، وقال أيضا: "عن أبي الربيع، ليس بثقة، اتهم"[٤] وقال ابن حجر: " وقال الحاكم: حدث، عَن أبي الربيع الزهراني ومسلم بن إبراهيم بأحاديث موضوعة"[٥]. ان الْمَازِني متهم بالوضع حيث اتهم أنه يتفرد عن ثقات بأحاديث موضوعة؛ فلا يحتج به، ولا يستشهد به، ولا يعتبر به. أما علاقة الاتهام بالوضع من النقاد بإطلاق ابن حبان هذا اللفظ على هذا الراوي: أنه تسبب بروايته عن الثقات ما ليس من حديثهم فألزقه بهم.

ثالثاً–الراوي محمد بن الحسن بن أزهر (مجمل الأقوال في الراوي، ومناقشتها، وعلاقتها بالإلزاق). قال الخطيب البغدادي: " وكان غير ثقة، يروي الموضوعات عن الثقات... رجال هذين الحديثين كلهم ثقات غير محمد بن الحسن ونرى الحديثين مما صنعت يداه "[٦]، قال الذهبي بعد أن نقل كلام

---

(١) ابن حبان، المجروحين ج٢، ص ٣٢٦. رقم: ١٠١٣.
(٢) ابو نعيم، الضعفاء، ص: ١٤٥، رقم(٢٣٣).
(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال ج٦، ص ٣٦٤، رقم(٨٣٠٨، ٨٢٣٢).
(٤) الذهبي، ديوان الضعفاء (ص: ٣٧٩)٤٠٣٥.
(٥) ابن حجر، لسان الميزان، ج٧، ص ٥٧٥، رقم(٧٥٤٠).
(٦) الخطيب، تاريخ بغداد، ج٢، ص ٥٩١، رقم(٥٦٧)، جمال الدين بن الجوزي (توفي ٥٩٧هـ/ ١٢٠١م) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، باكستان، إدارة العلوم الأثرية، ١٩٨١م، (ط٢)، ج ١، ص٧١، رقم(٨٣)، وَكَذَا قَالَ ابن الْجَوْزِيّ مَا أبعد أَنه الَّذِي وَضعه.

الخطيب يروي الموضوعات عن الثقات: " روى الموضوعات، فمما ألصق بالبحراني حدثنا ابن علية حدثنا أيوب عن نافع عن ابن عمر مرفوعا وزن حبر العلماء بدم الشهداء فرجح عليهم"(١). قال الذهبي: "اتهمه أبو بكر الخطيب بأنه يضع الحديث. قلت(الذهبي)هو الذي انفرد برواية كتاب الحيدة رواه عنه أبو عمرو بن السماك ورأيت له حديثا أسناده ثقات سواه وهو كذب في فضل عائشة، ويغلب على ظني أنه هو الذي وضع كتاب الحيدة فإني لأستبعد وقوعها جدا(٢)، وقال أيضاً: " هو الذي روى عنه ابن السماك كتاب الحيدة وقد رأيت الحديث الذي هو في إسناده كلهم ثقات سواه واضعه في فضل عائشة وأحسبه هو الذي وضع الحيدة"(٣)، قال ابن حجر: " قال ابن السمعاني: كان يضع الحديث. وقال الخطيب: هذان الحديثان، يعني اللذين تقدما –مما صنعت يداه. ووجه استبعاد المصنف كتاب "الحيدة" أنه يشتمل على مناظرات أقيمت فيها الحجة لتصحيح مذهب أهل السنة عند المأمون وأعجبه قول صاحبها، فلو كان الأمر كذلك ما كان المأمون يرجع إلى مذهب الجهمية ويحمل الناس عليه ويعاقب على تركه ويهدد بالقتل، وَغيره كما هو معروف في أخباره وفي كتب المحنة"(٤)؛ فالراوي غير ثقة اتهم بوضع الحديث؛ فلا يحتج بواحد من أهلها ولا يستشهد به، ولا يعتبر به. أما علاقة هذا الحكم من النقاد بإطلاق الذهبي هذا لفظ "ألصق" على هذا الراوي: إن اتهامه بأنه وضع على البحراني أحاديث لم يروها قط البحراني ولزقها به هذا الراوي.

رابعاً–الراوي سليم بن عُثْمَان أَبُو عُثْمَان الطَّائِي ثم الفوزي(مجمل الأقوال في الراوي، ومناقشتها، وعلاقتها بالإلزاق). قال البخاري، ومسلم: "عنده

(١)الذهبي، ميزان الاعتدال ج٦ص ١١٣، رقم(٧٤٠١، ٧٢٧٨).
(٢)الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٦ص ١١٣، رقم(٧٤٠١و٧٢٧٨).
(٣) الذهبي، المغني في الضعفاء ج٢، ص ٥٦٩، رقم(٥٤١٥).
(٤)ابن حجر، لسان الميزان، ج٧، ص ٧١، رقم(٦٦٦١)، قال ابن حجر بمعنى كلام الذهبي تقريباً: " قلت هو الذي انفرد برواية كتاب "الحيدة" رواه عنه أبو عمرو بن السماك، ورأيت له حديثا إسناده ثقات سواه وهو كذب في فضل عائشة رضي الله عنها ، ويغلب على ظني أنه هو الذي وضع كتاب "الحيدة" إني لأستبعد وقوعه جدا" ابن حجر، لسان الميزان، ج٧، ص ٧١، رقم(٦٦٦١).

عجائب"[١]، قال أبو حاتم الرازي: "سليم بن عثمان أبو عثمان الطائي ثم الفوزي عنده عجائب وهم مجهولون"[٢]. قال ابن حبان في الثقات: " روى عنه سليمان بن سلمة الخبائري الأعاجيب الكثيرة ولست أعرفه بعدالة ولا جرح ولا له راو غير سليمان وسليمان ليس بشيء فإن وجد له راو غير سليمان بن سلمة اعتبر حديثه وَيلْزق بِهِ ما يتأهله من جرح أوعدالة"[٣]، قال ابنُ عَدِي: "روى عن محمد بن زياد الألهاني مناكير"، ونقل سؤال لأبي زُرْعَة عن رواية فقال: "لا تشبه حديث الثقات عن مُحَمد بْن زياد وقال مرة مسواة موضوعة"[٤]، : "وسليم معروف بهذه الأحاديث وما أظن أن له غيرها إلاَّ اليسير من الحديث"[٥]، قال الذهبي: "منكر الحديث "[٦]، وقال: "ليس بثقة"[٧]، وقال: " اتهم بالوضع"[٨]، وقال ابن حجر بعد مناقشة كلام ابن حبان في الثقات: " قلت: له رواة غيره وتعين توهينه. "[٩]

ليس بثقة اتهم بالوضع لا يحتج به، ولا يستشهد به، ولا يعتبر به أما علاقة هذا الحكم من النقاد بإطلاق ابن حبان في الثقات لفظ وَيلْزق بِهِ على هذا الراوي: أنه إن وجد له راو غير سليمان بن سلمة عند ابن حبان دون باقي النقاد اعتبر بحديثه فهو يحكم عليه حكماً مستقلاً بما يتوافق مع ضبطه للحديث الأخر من غر رواية ابن سلمة.

(١) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي (٢٥٦هـ /٨٧٠م).) التاريخ الكبير. تحقيق: هشام الندوي. دار الفكر، بيروت. بدون تاريخ. ج٤، ص ١٢٥رقم(٢١٩١)، مسلم بن الحجاج النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ، ٨٧٥م) الكنى، والأسماء، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، السعودية عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٩٨٤م، (ط١)، ج١، ص ٥٤٨، رقم(٢٢٠٤).

(٢)ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٤، ص ٢١٦، رقم(٩٤٠).

(٣) ابن حبان، الثقات ج٦، ص ٤١٥.

(٤) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ج٤، ص ٣٣٤، رقم(٧٧٦).

(٥)ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ص٣٣٦، رقم(٧٧٦).

(٦) شمس الدين محمد بن قَايْماز الذَهَبي، (توفي ٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م)، المقتنى في سرد الكنى، تحقيق: محمد صالح المراد، السعودية، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٠٨هـ، (ط١)، ج١، ص ٣٩٠، رقم(٤٠٨٩).

(٧) الذهبي، ميزان الاعتدال عادل أحمد عبدالموجود (٧٤٨) (٣/ ٣٢٣)٣٥٤٠ (٣٩٨٩).

(٨)الذهبي، ديوان الضعفاء، ص: ١٧٦، رقم(١٧٩٠).

(٩) ابن حجر، لسان الميزان، ج٤، ص ١٨٤، رقم(٣٦٦٤).

الخاتمة: لقد توصلت من خلال هذه الدراسة الى النتائج الآتية:

١. إن النقاد بذلوا جهودا جبارة في خدمة الرواة الذين نقلوا إلينا السنة النبوية؛ لكيلا يدخل في الدين ما ليس منه لله دَرُّهُم.

٢. ظهر في الدراسة التطبيقية بجلاء أن خلاصة الحكم على الرواة الذين أطلق عليهم النقاد لفظ الالزاق شملت الأحكام الآتية: ثقة، صدوق، ضعيف الحديث أو ضَعِيف قليل الحديث، ضعيف جدا، متهم بالوضع، وهذا يعني عدم التعجل بمناقشة كلام العلماء دون الرجوع للدراسة التطبيقية لمادة علم الحديث وهم الرواة لفهم ماهية العلم الذي حبا الله به النقاد، ورزقهم اياه.

٣. لا يعنى إطلاق الحكم على راوٍ بالإلزاق بل وبأي لفظ من ألفاظ الإلزاق رد حديثه رد لحديثه أو قبوله بل يجب الرجوع لدراسة ذلك وعدم الإسراع بإطلاق الاحكام، فقد يكون ثقة أو دون ذلك.

٤. حكم أحد النقاد على راوٍ معين بالإلزاق أو أي لفظ أخر مع أحكام غيره دون اتفاق بألفاظ متقاربة بينهم يؤكد ان هذا الحكم من النقاد بناء على علم، وليس عرافة، وهذا لا يعرفه إلا من يحسن صنعتهم، أو المنصف الذي يحسن ظنه بهم؛ فيجب التأدب معهم، وحسن التعامل مع أحكامهم بما يتناسب مع ما حباهم الله به من غزير علمهم.

٥. يجب ان تنحى الدراسات في علم الحديث الجانب التطبيقي فان فيها البعد عن التخمين، وعن الكلام النظري، وبيان جهود النقاد في تعيين الراوي، وبيان حاله، والحكم عليه، وعلى طلبة العلم في الحديث الاهتمام بأمثال هذه الدراسات لغزارة الفائدة للباحث لتنمية ملكته النقدية في دراسة الرواة بعد مطالعة كلام النقاد.

٦. إن علم الحديث، وموضوع الالزاق بحاجة إلى مزيد من الدراسات التطبيقية وسأحاول تسليط الضوء عليها في أبحاث قادمة، وليفخر المسلمون بعلم

الحديث، وبمن يذُبُّوا عن السنة قال تعالى: " {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ}[١].

وبعد فهذا جهد المقل بد التعب أضعه بين يدي أهل العلم، والفضل ليصوبوا وهمي وزللي ولهم من الله عظيم الأجر، ومني كل الشكر، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

١- سورة الحشر، آية ٧.

قائمة المصادر والمراجع

١.أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ/ ١٠٦٦ م)، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣ م، (ط٣).

٢.أحمد بن عبد الله الأصبهاني أبو نعيم (توفي: ٤٣٠هـ/١٠٣٨ م)، الضعفاء، الدار البيضاء، دار الثقافة، تحقيق: فاروق حمادة، ١٩٨٤(ط١).

٣.أحمد بن علي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ/ ١٠٧٢ م)، الكفاية في علم الرواية، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٨م، (ط١).

٤.أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ/ ١٤٤٩ م)، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، تحقيق: محمد علي النجار، مصر، المؤسسة المصرية العامة للتأليف، ١٩٦٧م، (ط١).

٥.أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (توفي ٨٥٢ هـ / ١٤٤٩ م). تقريب التهذيب. تحقيق: محمد عوَّامة. دار الرشيد، حلب ١٩٨٦م، (ط١).

٦.أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (توفي ٨٥٢ هـ / ١٤٤٩ م)، لسان الميزان، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، لبنان، دار البشائر الإسلامية، ٢٠٠٢ م، (ط١).

٧.أحمد بن علي بن مَنْجُويَه (المتوفى: ٤٢٨هـ/١٠٣٧ م)، رجال صحيح مسلم، تحقيق: عبد الله الليثي، بيروت، دار المعرفة، ١٤٠٧، (ط١).

٨.أحمد بن محمد بن حنبل (المتوفى: ٢٤١هـ/ ٨٥٥م)، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله عباس، الرياض، دار الخاني، ١٤٢٢ هـ، (ط٢).

٩.البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي (٢٥٦هـ /٨٧٠م).) التاريخ الكبير. تحقيق: هشام الندوي. دار الفكر، بيروت. بدون تاريخ.

١٠.جمال الدين أبو الفرج الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، الضعفاء والمتروكون، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية –بيروت، ١٤٠٦هـ، (ط١).

١١.جمال الدين المزي (توفي ٧٤٢ هـ / ١٣٤١ م)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال. تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف. مؤسسة الرسالة، بيروت. ١٩٨٣ م، (ط٢).
١٢.جمال الدين بن الجوزي (توفي ٥٩٧هـ/ ١٢٠١م) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، باكستان، إدارة العلوم الأثرية، ١٩٨١م، (ط٢).
١٣.حمزة بن يوسف السهمي (المتوفى: ٤٢٧هـ/ ١٠٣٦م)، تاريخ جرجان، تحقيق: تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٧ م، (ط٤).
١٤.سعدي بن مهدي الهاشمي، أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية لأبي زرعة الرازي (توفي ٢٦٤ هـ / ٨٧٨ م) السعودية، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٩٨٢م، (ط١).
١٥.شمس الدين بن عثمان الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م)، من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث، تحقيق محمد شكور، الزرقاء، مكتبة المنار، ١٩٨٦ م، (ط١).
١٦.شمس الدين محمد الذَهَبي، (توفي ٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م)، ميزان الاعتدال، تحقيق: علي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٥، (ط١).
١٧.شمس الدين محمد الذَهَبي، (توفي ٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م)، المغني في الضعفاء، كتبه نور الدين عتر، واعتنى به عبد الله الأنصاري، قطر، ادار احياء التراث الإسلامي، ١٩٩٤م.
١٨.شمس الدين محمد الذَهَبي، (توفي ٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م)، ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكة، مكتبة النهضة الحديثة، ١٩٦٧، (ط٢).

١٩.شمس الدين محمد الذَهَبي، (توفي ٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة الناشر: جدة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ١٩٩٢ م.
٢٠.شمس الدين محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ/ ١٤٩٧ م) فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، تحقيق: علي حسين علي، مصر، مكتبة السنة، ٢٠٠٣م، (ط١).
٢١.شمس الدين محمد بن عثمان الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م)، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، تحقيق: محمد الموصلي، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ١٩٩٢م، (ط١).
٢٢.شمس الدين محمد بن قَايْماز الذَهَبي، (توفي ٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م)، المقتنى في سرد الكنى، تحقيق: محمد صالح المراد، السعودية، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٠٨هـ، (ط١).
٢٣.شمس الدين محمد بن قَايْماز الذَهَبي، (توفي ٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م)، تاريخ الإسلام، تحقيق: بشار عوّاد معروف، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣، (ط١).
٢٤.عبد الرحمن المعلمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦ م)، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تعليق: محمد الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، ١٩٨٦، (ط٢).
٢٥.عبد الرحمن بن ابراهيم الخميسي، معجم علوم الحديث النبوي، جدة، دار الأندلس الخضراء، ١٤١٩هـ، (ط١).
٢٦.عبد الرحمن بن محمد أبي حاتم (توفي ٣٢٧ هـ / ٩٣٨ م)، الجرح والتعديل، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي اليماني، الهند، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٩٥٢، (ط١).

٢٧.عبد الكريم بن محمد السمعاني (توفي ٥٦٢ هـ / ١١٦٧ م) الأنساب، تحقيق: عبد الرحمن بن المعلمي اليماني، الهند، دائرة المعارف العثمانية، ١٩٦٢، (ط١)،
٢٨.عبد الله بن عدي الجرجاني (توفي ٣٦٥هـ/٩٧٦م)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل عبد الموجود، بيروت، الكتب العلمية، ١٩٩٧، (ط١).
٢٩.علي بن الحسن ابن عساكر (توفي ٥٧١ هـ / ١١٧٦ م) تاريخ دمشق لابن عساكر، تحقيق: عمرو العمروي، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٦م، (ط١).
٣٠.علي بن عمر الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ/ ٩٩٥م)، تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، تحقيق: خليل العربي، القاهرة، الفاروق الحديثة للطباعة، ١٩٩٤م.
٣١.علي بن عمر الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ/ ٩٩٥م)، سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، تحقيق: د. موفق عبد القادر، الرياض، مكتبة المعارف، ١٩٨٤، (ط١).
٣٢.علي بن عُمَر الدارقطنيِّ، سنن الدارقطني تحقيق: شعيب الارنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٤ م، (ط١).
٣٣.مجد الدين أبو السعادات المبارك ابن الأثير الجزري (المتوفى: ٦٠٦هـ/ ١٢١٠ م)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، بيروت، المكتبة العلمية، ١٩٧٩م.
٣٤.محمد بن حبان البُستي (توفي ٣٥٤ هـ / ٩٦٥م). المجروحين، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الرياض، دار الصيمعي، ٢٠٠٠، (ط١).
٣٥.محمد بن حبان البُستي (توفي ٣٥٤ هـ / ٩٦٥م)، الثقات، الهند، دائرة المعارف العثمانية، ١٩٧٣م، (ط١).

٣٦.محمد بن سعد بن منيع (المتوفى: ٢٣٠هـ/ ٧٨٥ م)، الطبقات الكبرى، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم، تحقيق: زياد منصور، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ١٤٠٨هـ، (ط٢).
٣٧.محمد بن طاهر المقدسي (٥٠٧ هـ/ ١١١٣ م) .)، ذخيرة الحفاظ، تحقيق: د. عبد الرحمن الفريوائي، الرياض، دار السلف، ١٩٩٦م، (ط١).
٣٨.محمد بن طاهر المقدسي ابن القيسراني (المتوفى: ٥٠٧هـ/١١١٣ م)، تذكرة الحفاظ (أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الرياض، دار الصميعي للنشر والتوزيع، ١٩٩٤.
٣٩.محمد بن عبد الله الحاكم أبو عبد الله (المتوفى: ٤٠٥هـ/ ١٠١٥م)، المدخل إلى الصحيح، تحقيق: د. ربيع المدخلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤، (ط١).
٤٠.محمد بن عمرو العقيلي (توفي ٣٢٢ هـ / ٩٣٤ م) كتاب الضعفاء، تحقيق: مازن السرساوي، مصر، دار ابن عباس، ٢٠٠٨، (ط٢).
٤١.محمد بن عيسى الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ/ ٨٩٢م)، علل الترمذي الكبير، تحقيق: صبحي السامرائي، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، بيروت، مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٩هـ، (ط١).
٤٢.مسلم بن الحجاج النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ/ ٨٧٥م)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم "صحيح مسلم"، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٥٥، (ط١).
٤٣.مسلم بن الحجاج النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ، ٨٧٥م) الكنى، والأسماء، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، السعودية عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٩٨٤م، (ط١).